مجلة القســـطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية
المجلد2 / العـدد: 1
(جوان 2020) ص 30 - 49
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية ودورها في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية

The application of governance in Algerian banks and their role in reducing fraud and manipulation of financial statements

د. مخلوفي نعيمة[1*]،
Dr. Makhloufi Naima
[1] جامعة الجزائر3، makhloufi_n@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/01 تاريخ القبول: 2020/05/01 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:
تهدف الدراسة إلى إبرازدور تبني الحوكمة المصرفية في مواجهة مشكلة الغش والتلاعب بالقوائم المالية، وتم تسليط الضوء على واقع تطبيق الجزائرلمبادئ الحوكمة المصرفية لمواكبة التحديات العالمية ما أثر على تحسين إدارة البنوك وتجنب الفساد، وتحقيق قوائم مالية شفافة تقي الوقوع في الأزمات والمخاطر مما ينعكس على استقرار النظام المالي والاقتصادي للمصارف.
كلمات مفتاحية: حوكمة مصرفية؛ قوائم مالية؛ غش وتلاعب المحاسبي؛ أزمات مالية.
تصنيفات JEL: G39، G34، G23

ABSTRACT :

The research paper aims to highlight the role of the adoption of banking governance in the face of fraud and manipulation of financial statements.
The reality of Algeria's application of the principles of banking governance to keep pace with global challenges was highlighted, which affected improving the management of banks, avoiding corruption, and achieving transparent financial statements that prevent crises and risks, which is reflected in the stability of the financial and economic system of banks.
Keywords:Banking governance; financial statements; accounting fraud and manipulation, financial crises .
Jel Classification Codes: G39 , G34 , G23

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

لقد تزايد إهتمام المؤسسات البنكية في معظم دول العالم بما فيها الجزائر بتطبيق مفهوم الحوكمة عقب الأزمات المصرفية التي تعرضت لها، من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية للحد من تركز الملكية، محاولة إرساء نظام الرقابة الداخلية وزيادة كفاءة نظم ومعايير المحاسبة والمراجعة وتعزيز الشفافية والإفصاح وتعزيز المراجعة الخارجية من خلال تطوير النظم المصرفية وتطبيق نظام الودائع وتطبيق المعايير الدولية، ودعم المنافسة في السوق المصرفية.

وتعد الحوكمة المصرفية من الأدوات التي تحقق السلامة المالية للبنوك وتعتبر أداة للحد من مختلف أساليب الغش والتلاعب في القوائم المالية كنشر قوائم مالية غير معبرة عن القيمة الحالية وإعلان المصارف عن معلومات وبيانات غير مؤكدة، وبالتالي كشف حالات الفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي الى كسب ثقة المساهمين واستقرار النظام المصرفي.

ومما سبق تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو واقع تطبيق الجزائر لمبادئ الحوكمة المصرفية؟ وما أثر ذلك في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية؟

وتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ماهي أهم القوائم المالية التي يعتمدها النظام البنكي الجزائري؟**
2. **ماهي أهم الإصلاحات والإجراءات التي إعتمدتها المنظومة المصرفية الجزائرية لتطبيق مفهوم الحوكمة؟**
3. **كيف يتم الغش والتلاعب في القوائم المالية، وما هو دور الحوكمة المصرفية في ردع مثل هذا التصرف؟**

ولقد تم طرح الفرضيات التالية:

- تلعب القوانين والتشريعات المنظمة لعمل البيئة المصرفية الجزائرية دورا في تحقيق قواعد الحوكمة المصرفية.

- تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر يؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز البنكي ويقيه من الوقوع في الأزمات.

- إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية ويخلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة وتشجيع الشفافية في منظمات الاعمال.
- ضعف تجسيد مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي للمعلومة المالية.

2.1. اهداف البحث:

نحاول من خلال البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية للقوائم المالية البنكية وحوكمة البنوك

التعرف على أهم الإصلاحات والإجراءات التي إعتمدتها المنظومة المصرفية الجزائرية لتطبيق مفهوم الحوكمة.

شرح مختلف أشكال الغش والتلاعب في القوائم المالية.

أساليب وتقنيات الحوكمة البنكية في ردع مختلف أشكال الغش والتلاعب المحاسبي.

2.1. المنهج المتبع:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واستعراض الإطار النظري لأهم المفاهيم المرتبطة بالحوكمة المصرفية والقوائم المالية، وتسليط الضوء آليات تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر، والتفسير الدقيق لأثر تطبيق الحوكمة المصرفية للحد من مختلف أشكال الغش والتلاعب المحاسبي.

3.1. هيكل الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تناولنا ثلاث محاور:

تم التطرق أولا للقوائم المالية في النظام المحاسبي البنكي، ثانيا تم تناول واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر وثالثا تم تلخيص دور الحوكمة المصرفية كرادع للغش والتلاعب في القوائم المالية.

2. القوائم المالية في النظام المحاسبي البنكي

ويتم شرح مكونات النظام المحاسبي البنكي، ماهية القوائم المالية البنكية، وما هي مختلف أنواعها.

1.2 مكونات النظام المحاسبي البنكي

النظام المحاسبي البنكي هو مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات وفقا لترتيب حدوثها (تسجيل تاريخي)، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وأثارها المالية، وذلك بالإضافة لمجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة. (لعماري، 2004، صفحة 126)

وتختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط في القطاع البنكي إلا انه لا بد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عناصر مشتركة نلخصها فيما يلي: (فقير ، الاخرس، و سالم، 2008 ، ص30)

-النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدين والأخر دائن بنفس القيمة.

-الطريقة المحاسبية: يعتمد على الدفاتر المساعدة (يوميات ودفتر أستاذ)، والدفاتر العامة أوالدفاتر المركزية (يوميات ودفتر الأستاذ).

-المجموعة المستندية: هي من اهم عناصر ومدخلا النظام المحاسبي، فمن خلالها يتم تجميع البيانات عن العملية البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام، وتشمل هذه المستندات إشعارات الخصم (مدينة ودائنة)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات، إستلام الأمانات، ...إلخ.

-المجموعة الدفترية: ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولا في دفاتر اليومية المساعدة، وفي نهاية كل يوم يتم تسجيل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة للبنك.

-التقارير المالية: وهي تشمل كل من الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال، الملاحق، بالإضافة إلى كشوفات إحصائية تعد

لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وتختلف من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها، ومواعيد تنظيمها، والجهة التي تقدم إليها والمعلومات التي تحتويها.

-الآلات والمعدات: وتستخدم لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ولمعالجتها من خلال تسجيل عمليات إثباث وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات الخاصة، خاصة إستخدام الإعلام الآلي الذي كان له دور كبير في معالجة كميات كبيرة من البيانات، واستخلاص النتائج بسرعة كبيرة مقارنة مع المعالجة اليدوية.

2.2 ماهية القوائم المالية البنكية

القوائم المالية هي المنتوج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على إتخاذ وترشيد القرارات. (قوادري م.، 2010)

حدد النظام رقم 09-05 الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية بالبنوك والمؤسسات المالية القوائم المالية الواجب نشرها وفق المواد التالية بالترتيب: (نظام رقم 09-05، 2009، صفحة 17)

تنص المادة 01 على مايلي:" يهدف هذا النظام إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المسماة فيما يأتي بالمؤسسات الخاضعة".

تنص المادة 02 على مايلي:" تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق".

تنص المادة 3 على مايلي: " يجب أن يتم إعداد الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال والملحق وفقا للنماذج النمطية الملحقة بهذا النظام".

3.2 . أنواع القوائم المالية البنكية

ويمكن تلخيصها فيما يلي: (نظام رقم 05-09، 2009/10/18، الصفحات 18-29)

- ✓ الميزانية

تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك، لذا فهي تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها وإستحقاقاتها النسبية وتأخذ ضمن الجدول

معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة. (القانون رقم 09-05، 2009، الصفحات 20-22)

✓ خارج الميزانية

تهتم هذه القائمة بتسجيل حسابات الصنف 09 (حسابات خارج الميزانية) ويقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن إلتزامات إحتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

✓ جدول حسابات النتائج

وتدرج فيه جميع عناصر إيرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المالية موضع القياس، وتتكون إيرادات البنوك من البنود التالية: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 25)

الفوائد الدائنة وفوائد خصم الكمبيالات.

إيرادات الإستثمارات التي تتمثل في فوائد وأرباح الأوراق المالية المملوكة للبنك.

العمولات التي يتلقاها البنك من عملائه مقابل الخدمات المصرفية.

أرباح عمليات النقد الأجنبي الناتجة من فروق أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية.

أما عناصر الأعباء فتتكون من:

المصروفات العمومية للبنك والتي تتضمن كافة المصاريف الإدارية كالمرتبات والأجور، الفوائد، مصاريف الإصلاح والصيانة، مصاريف البريد، ...

✓ جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية وإستخداماتها، أو قائمة تعرض التحصيلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية ، وتتكون من ثلاث أنشطة عملياتية، إستثمارية وتمويلية (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 25) ، ولك خلال فترة زمنية محددة حيث تؤدي إلى تحديد رصيد النقدية.

تعتبر الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاصة والتي الأشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة إستثمار أو تمويل.

تعتبر أنشطة الإستثمار الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوضيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة.

إن أنشطة التمويل هي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم وإقتراضات البنوك.

✓ جدول تغير الأموال الخاصة

يعتبر جدول التغير في الأموال الخاصة عبارة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال، الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويراعى في قائمة التغير في الأموال الخاصة:

النتيجة الصافية للسنة المالية الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.

عمليات الرسملة التي تتعلق بزيادة أو إنخفاض رأس المال .

✓ الملاحق

يشمل ملحق الكشوف البنكية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات.

ويتضمن: (القانون رقم 09-05، 2009، الصفحات 32-34)

القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية.

مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية.

المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعلومات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها.

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

3. واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر:

وسوف نتطرق الى مفهوم الحوكمة البنكية ومجهودات بنك الجزائر في إرساء الدعائم الأساسية للحوكمة المصرفية.

1.3 مفهوم الحوكمة البنكية

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن إنهيارها يؤثر على العديد من الأطراف مقارنة بالشركات، كما قد يؤدي إلى إنهيار النظام المالي ككل، مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية، والتي قد تتحول إلى أزمة إقتصادية وبالتالي زيادة دائرة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره.

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف على أنها:" الأساليب التي تداربها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الإلتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين." (شريقي، 2009، صفحة 4)

كما ترى الدكتورة هالة السعيد، أن " الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تداربها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين".

كما تعرف لجنة بازل الحوكمة من المنظور المصرفي: "أنها تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بمعنى الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا" (عون الله، 2019، صفحة 177).

وعليه من التعاريف السابقة يمكن تلخيص الحوكمة بالبنوك على انها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادررؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين والمؤسسين).

2.3 مبادئ الحوكمة المصرفية:

لقد بذلت لجنة بازل للرقابة المصرفية جهودا كبيرة لتطوير ممارسات الحوكمة المصرفية منذ عام 1999 من خلال إصدار اللجنة لمبادئ خاصة بحوكمة القطاع البنكي من خلال وثيقة " تعزيز حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية"، والتي عدلت في فيفري 2006، وهدفت لتعزيز سلامة النظام المصرفي وإضفاء مزيد من الشفافية والإنضباطية في قطاع المصارف، ويمكن شرح هذه المبادئ في: (زغبة و عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية ، دراسة عينة من البنوك التجارية،2021، ص374)

لا بد ان يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للمناصب التي يشتغلونها وأن يكون لهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة وتعزيز هذا المفهوم من خلال تجنب تضارب المصالح

بالابتعاد عن إتخاذ القرارات في حالة تعارض المصالح، وأن يكون أعضاء المجلس على دراية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك، كما يقوم المجلس بتشكيل لجنة تنفيدية ولجنة مراجعة داخلية ولجنة إدارة المخاطر التي تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الإئتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر.

يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية والقيم المؤسسة للبنك ومعايير العمل فيه أخذا بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين.

على مجلس الإدارة وضع خطوط واضحة للمسؤوليات وتطبيق المحاسبة على طول الهيكل التنظيمي للبنك، وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

يجب على مجلس الإدارة ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا للبنك تتماشى مع سياسة البنك.

من المهم أن يقر مجلس الإدارة بإستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية بإعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف، بغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة من عمليات وأداء البنك، ويجب ان تقر الإدارة العليا بالبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الاجل الطويل.

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من ان سياسات الأجور والمكافأت تتناسب مع ثقافة واهداف واستراتيجية البنك في الاجل الطويل.

يجب ان يتمتع المصرف بطريقة شفافة للحكم.

يجب ان يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، وأنه يمكن ان يتعرض البنك لمخاطر قانونية عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

3.3 . مجهودات بنك الجزائر في إرساء الدعائم الأساسية للحوكمة المصرفية:

ونشير في هذا الجزء من البحث إلى عدة نشاطات أساسية منها :

3.3 . 1. دور البنك المركزي في إرساء الحوكمة:

لابد من أن تتأكد البنوك المركزية من أن كل مؤسسة مصرفية خاضعة لإشرافها تملك هيكلا تنظيميا مناسبا يكون مصحوبا بمجموعة من سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط

مما يحقق الحماية الكافية لأصولها وحقوق المودعين، ويحقق سلامة ومتانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في إرساء نظام الحوكمة الجيد، من خلال ضرورة التزام البنوك بمبادئ بازل ومعاييرها المختلفة وذلك بالتنظيم الإحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع وإعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر قصد الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي.

يتعين على البنك المركزي إصدار تعليمات من شأنها تنظيم وتفعيل دور المدققين الداخليين والخارجيين في البنك بدء من تحديد مؤهلاتهم وسمعتهم الأدبية إلى طريقة تعيينهم تبعا للإدارة العليا، ويعتبر المدققون الخارجيون أو محافظي الحسابات بمثابة الغير بالنسبة للبنك بإعتبارهم لا يساهمون في اتخاذ قرارات التسيير، ولهم مهمة قانونية مستمرة ومستقلة تشمل الإثبات الخطي للحسابات السنوية ومراجعة مصداقية وصحة المعلومات الموجهة للجمهور، كما تنبع أهمية أعمال المدققين الخارجيين من حاجة المساهمين في المؤسسات المصرفية والمالية لمعرفة سلامة الأوضاع المالية والإدارية في المؤسسات التي يساهمون فيها.

ومن بين أهم القوانين والتشريعات التي سنها البنك المركزي:

– في سنة 2003 وعقب الأزمة التي هزت القطاع البنكي الجزائري على إثر إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي والتي أظهرت سوء الحوكمة المعتمدة من قبل البنك المركزي تم

استحداث قانون بنكي في إطار تعديل قانون النقد والقرض لتعزيز أطر الرقابة المصرفية، حيث تمحور هذا القانون في:

- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.
- نظام قياس المخاطر والنتائج المتضمنة إختيار وقياس مخاطر القرض ونظام قياس المخاطر.
- الصرف ونظام قياس مخاطر أسعار الفائدة ونظام قياس مخاطر النظام.
- نظام المراقبة والتحكم في المخاطر.

قام البنك المركزي بتمحيص أليات المراقبة واليقظة والإنذار، حيث تم وضع عملية متابعة للمصارف عن طريق إختبارات المقاومة بالإضافة إلى مؤشرات الصلابة.

في 2009 تم تطوير تشريعات الرقابة المصرفية، من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات الإلزامية باعتماد مبدأ تقييم البنوك(درجات) ما يساعد على تطوير الرقابة على البنوك على أساس درجة المخاطر، وأكد البنك المركزي على عدم عرض أي خدمات مصرفية جديدة دون ترخيص مسبق، وتم اختيار نظام التنقيط المستحدث لمراقبة العمليات البنكية سنة 2014.

3.3 . 2. سن قوانين محاربة الفساء المالي والإداري:

انعكست جهود السلطات العمومية الرامية إلى الوقاية من الفساد من خلال تصديق الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته من حيث: (بن ثابت و عامري، 2018، صفحة 127)

بتاريخ 1996/06/09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها.

كما أسس وزير العدل في 2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية إلا أنه المتوقع أن تفعل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال.

أصدرت السلطات العمومية القانون 5-01 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وتفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال.

في 2005 تم الشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية، وفي 2006/02/20 تم إصدار القانون 01-06 والمتضمن محاربة الفساد، كما تم التصديق على الامر رقم 10-05 في اوت 2010 المكمل له.

سن الامر رقم 12-02 بتاريخ 13 فيفري 2012 المعدل والمكمل للقانون 05-01 بشأن منع ومكافحة التبييض.

3.3 . 3. برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة:

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية، وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية تم اعتماد الإجراءات التالية: (عيادي و خوالد ، 2012)

إنشاء فريق متخصص لمشروع بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

إعداد إستبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية لتقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2.

إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

ونشير هنا أن الجزائر إستفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقره النظام الأوربي، من أجل مساعدة البنوك الجزائرية لإجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ووضع مخطط مراقبة التسيير.

زيادة فعالية الوساطة المالية عن طريق إعادة الهيكلة المصرفية وتحسين قدرات إلتزام البنوك بتحسين مستوى الأموال الخاصة بها.

وتجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية التقنية والمادية للبنوك وتعزيزها منذ عام 2006 بوضع نظام للتسويات والتسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ الكبيرة وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الألية للتسديد.

3.3 . 4. إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات:

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008، والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000، إنضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات.

وجاء ظهور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 (عيادي و خوالد ، 2012، صفحة 14) في الوقت المناسب تماما حيث تساعد قواعد حوكمة الشركات على بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

4. الحوكمة المصرفية كرادع للغش والتلاعب في القوائم المالية:

وسوف يتم شرح مفهوم الغش، مؤشرات وجود الغش والتلاعب في القوائم المالية، تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية.

1.4 مفهوم الغش :

أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على أن الغش هو " فعل مقصود من قبل شخص أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية". (الإتحاد الدولي للمحاسبين، افريل، 2008، ص146)

كما عرف الغش من قبل معهد المدققين الداخليين (IAA)على أنه "التصرفات الغير قانونية من خلال التدليس، الإخفاء أو انتهاك الثقة، هذه التصرفات على تعتمد على التهديد أو الضعف أو القوة المادية، يتم ارتكاب الغش من طرف افراد ومنظمات للحصول على الأموال، واصول المنشاة او خدمات، وتجنب الدفع أو خسارة خدمة أو حماية مصالح شخصية وذاتية أو مصالح عمل". (The Institute Of International Auditors (IAA), 2009, p. 18)

وعرف معيار التدقيق الدولي (ISA 240) الغش على انه: " فعل متعمد من قبل واحد، او أكثر من افراد الإدارة، او المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، او أطراف خارجية، ينطوي على اللجوء الى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، او غير قانونية"
(International Standard on Auditing,2009., p. 06).

وتسعى الإدارة التي تمارس الغش إلى تحريف القوائم المالية، من خلال إعطاء إنطباع إيجابي عن المنشأة لدى المستخدمين، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء الغش والتلاعب، وبالتالي إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة.

ويمثل التلاعب شكل من أشكال الغش ويمثل حذف أو تعديل أو إجراء قيود محاسبية بصورة عمدية بهدف إخفاء عجز أو تحايل أو إخفاء حقائق بالأوضاع المالية ما يؤدي إلى تضليل وخداع مستخدمي القوائم المالية.

2.4 مؤشرات وجود الغش والتلاعب في القوائم المالية

ويمكن تلخيصها فيما يلي: (عمري و فضيل ، 2014، الصفحات 14-16)

- الإختلافات في السجلات المحاسبية

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، او مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة الإدارة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في أخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.
- الأدلة المتعارضة أو الناقصة.
- مستندات ناقصة.
- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير لها.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.

- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة مع بيان مصرفي.
- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.
  - علاقات إشكالية غير عادية بين المدقق والإدارة
- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.
- تأخيرات غير عادية من قبل الشركة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في تعديل الإفصاح في البيانات المالية لجعلها أكثر إكتمالا وقابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.
  - بنود أخرى
- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالإجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف.
- تسامح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة.

3.4 طرق واساليب الحوكمة المصرفية في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية:

تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك إرتباط وثيق على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية، فنجد أن تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل المصارف لها دور كبير في الحد من الغش والتلاعب بالقوائم المالية، وتجنب الفساد والافلاس وسوء الأداء، ويضمن اتخاذ قرارات سليمة، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بالمصارف، مما يزيد من قدرة المصارف على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية للاقتصاد الوطني.

✓ دور مجلس المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية من خلال ظهور معايير التقارير المالية الدولية IFRS للقضاء على ممارسات الغش والتلاعب المحاسبي التي ظهرت في المعايير المحاسبية الدولية IAS، من خلال:

العمل على الغاء اغلبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير التقارير المالية الدولية والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل او تضخيم الأرباح او التغطية على بعض الملاحظات على نشاط المؤسسة.

إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العلمي، حيث ان هناك صعوبات متعددة في التطبيق العلمي للكثير من فقرات معيار المحاسبة الامر الذي قد يستغله ضعاف النفوس في القيام بعملية التلاعب او تحريف لبعض بنود القوائم المالية بحجة عدم الوضوح او الفهم السليم للمعيار.

العمل على الغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير الامر الذي يغلق الباب امام استغلال ذلك التناقض.

ادخال التفسيرات الملحقة بالمعايير الى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.

- ✓ تفعيل الحوكمة البنكية

ان التطبيق السليم للحوكمة يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية والمالية البعيدة عن الغش والتلاعب بالبيانات المحاسبية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة، ومن الاليات الفعالة في ذلك: (عطيوي و بديسي ، 2012، الصفحات 30-31)

مجلس الإدارة: يعتبر أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، اذ انه يحمي راس المال المستثمر في البنك من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال مختلف الصلاحيات القانونية في تعيين واعفاء الإدارة العليا، كما ان مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية البنك ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوّم اداءها وبالتالي تعظيم قيم البنك.

الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، بحيث يكون الإطار العام لها هو المعايير المحاسبية الدولية غير انها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد كما هو الحال في الجزائر.

لجنة التدقيق: حيث تقوم بمراقبة الكشوفات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة والتوصية بتعيين ومكافاة واعفاء المدقق الخارجي والمناقشة مع المدققين الداخليين الداخليين والخارجيين على اية تحفظات او مشكلات تنشا اثناء عملية التدقيق ، وتقوم كذلك بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل اليها وتقدم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وبالتالي للجان التدقيق دور كبير في تأكيد صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية.

تحقيق الإفصاح والشفافية: ان الإفصاح الأمثل والشفافية من الدعائم الأساسية بنجاح تطبيق الحوكمة وإنتاج معلومات ذات جودة عالية والمساهمة في تحقيق المصالح للأطراف ذات العلاقة.

إدارة الأرباح: تعتمد بعض الإدارات على تطبيق سياسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب في البيانات المالية والمحاسبية إما بغرض تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار او من اجل تأكيد تقديرات حددت مسبقا او من اجل التشجيع او المكافاة.

وتحد الحوكمة من سلطة الإدارة في إدارة الأرباح باعتبارها تقلص من صلاحيات الإدارة وتسمح للأطراف ذات العلاقة من ممارسات صلاحيات أوسع في مجال الرقابة الخاصة، وهذا ما يضمن حماية حقوقهم من جهة والحد من الممارسات غير الشرعية من جهة أخرى ويلزم المدققين الداخليين على القيام بمهامهم على أكمل وجه بعيدا عن تأثير الإدارة.

إن عدم التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المصرفية يسبب الأزمات المالية مما ينعكس على إستقرار النظام المالي والاقتصادي للمصارف، وبالتالي ضرورة تحكم مجلس الإدارة على وضع أنظمة تساهم في تجنب مخاطر الغش والتلاعب بالقوائم المالية والعمل على الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها بشكل سليم في المصارف.

5.خاتمة

لقد تبنت الجزائر على غرار مختلف دول العالم مفهوم الحوكمة وأدخلته لمنظومتها المصرفية فهو نظام رقابي فعال يمكن من خلاله الحد من هيمنة الإدارة ومحاولتها تحقيق أغراض ذاتية

على حساب مصلحة المساهمين، ويسعى هذا النظام إلى تحقيق قوائم مالية شفافة تفاديا لكل أنواع الغش والتلاعب التي يمكن أن يتسبب فيها المحاسب نظرا لمعرفته ودرايته بالقوانين والقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية ، وبالتالي بإمكانه معالجة مختلف الأرقام المسجلة في الحسابات والقوائم المالية والتلاعب بها لتقديم انطباع مظلل من عائد البنك مخاطره، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب ابرزها التضخيم، التقليص المتعمد للأرباح، تخفيف تقلبات الدخل، ...

ولتعزيز الدور المهم الذي تحققه حوكمة المصارف في المنظومة المصرفية الجزائرية لابد من تحديد مجموعة من التوصيات:

تفعيل الأليات الرقابية المختلفة كالمراجعة الداخلية، لجان المراجعة وكذا المراجعة الخارجية إنطلاقا من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة الإدارية.

الإلتزام بقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات.

إتخاذ إجراءات ردعية إتجاه من يمارس الغش والتلاعب في القوائم المالية لحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح.

ويبقى إعتماد الغش والتلاعب المحاسبي محل أنظار الخبراء المحاسبين، فرغم جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية وجهود القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة لا يمكن منع ممارسات من يفتقد إلى مبادئ أخلاقيات الاعمال والضمير المهني ، فقط لابد من التركيز على تبني مبادئ حوكمة المصارف حلا رادعا لمثل هته الممارسات.

6. المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

– الإتحاد الدولي للمحاسبين. (افريل، 2008). إصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتاكيد وقواعد اخلاقية المهنة. ترجمة.

– احمد لعماري. (2004). نظام المعلومات المحاسبية وعمليات إتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية. *مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة*.

- امال عيادي، و ابو بكر خوالد. (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني لحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. الجزائر.

- الجريدة الرسمية. (26 09, 2008). قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- سعاد عون الله. (2019). الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي-بالإشارة لحالة الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.

- سميرة عطيوي، و فهيمة بديسي. (2012). الحوكمةوقاية من الفساد الاداري والمالي الناتج عن المحاسبة الابداعية. مجلة العلوم الانسانية، الصفحات 30-31.

- شفا عمري، و مصطفى يوسف فضيل . (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات العامة الاردنية. رسالة ماجستار في المحاسبة. جامعة الشرق الاوسط.

- طلال زغبة، و محاد عريوة. (مارس, 2021). أهمية تطبيق الحوكمةالمصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية ، دراسة عينة من البنوك التجارية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، مجلد 08.

- علال بن ثابت، و محمد الطاهر عامري. (12, 2018). واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة.

- عمر شريقي. (2009). دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف.

- ف فقير ، عاطف الاخرس، و عبد الرحمن سالم. (2008). محاسبة البنوك. الأردن: دار المسيرة.

- م قوادري. (2010). بنوك القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية. مذكرة ماجستار. البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

- نظام رقم 09-05. (2009/10/18). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

– نظام رقم09-05. (2009/12/29). إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية :

– International Standard on Auditing, (ISA 240). (03/07/2015). Retrieved from http://www.socpa.org.sa/

– The Institute Of International Auditors (IAA). (2009). International Standards For The Professional Practice Of Internal Auditing (Standards).